قرطاس

■ أحمد عبد الحسين

تهويل وتهوين !

في الطاولـة المستديرة التـي أقامتها مؤسسة "المـدى" أمس، حول الإيمـو "أسبابها والموقف منهـا" كان الحوار صريحاً بل وحاداً في بعض الأحيان، لوجـود ممثلين عن وزارة الداخليـة وناشطين في منظمـات المجتمع المدني إضافة إلى الباحثـين المتخصصين. وهي على ما أعرف. المرة الأولى التي يلتقي فيها أصحاب الشأن في هذه القضيـة لإزالة اللبس وسوء الفهم وسيل المبالغات والتهويل الذي أشيع منذ أسابيع ولم يهدأ للآن.

الصراحة والحدّة كانتا ضروريتين لأنهما أضاءتا جوانب معتمة في مجمل ما يتعلّق بالظاهرة، كان حديث العميد خالد المحنا "معاون مدير الإعلام في الداخلية" حاملاً لكثير من العتب على وسائل الإعلام التي جعلت "الشائعة تنتصر على الحقيقة" على حدّ تعبيره، لكنّ السيّد العميد فاته أن المسائل التي تتعلّق بالحريّات العامة يتم التعاطي معها بنحو من الحساسية قد لا يستشعرها الرسميون الذين ينفذون ما يطلب منهم أحياناً بآلية فيها من البرود الكثير.

جزء أساس من ميكانيزمات الدفاع في الجسد الثقافيّ انه يستنفر بالكامل لدى أول إشارة يمكن أن تفهم باعتبارها تقليصاً لحرية الأفراد أو الجماعات، فيلجأ أحياناً لتهويل المشكلة وآثارها لدرئها، فلم يكن نافعاً أن يصار إلى التقليل من أهميتها بالقول إننا لا نعرف سوى ضحية واحدة، لأن ذلك الأمر لا يستقيم مع الاهتمام الدينيّ بالظاهرة معبراً عنه بفتاوى وإرشادات لمراجع دينية بارزة حرّمتْ قتل شباب الإيمو، كما لا يتوافق مع الاهتمام الشعبيّ المعبّر عنه بحكايات ونكات "أورد الناشط جاسم الحلفيّ بعضاً منها كأمثلة". إذا كان هناك من "شائعة" انتصرت على الحقيقة، فإنّ مؤسسات رسمية هي من أطلقتْها أولاً، السيّدة هناء أدور أثبتتْ ذلك بوثائق جلبتها معها في الندوة.

كان للشباب حضور فاعل، أسئلة بسام عبد الرزاق الصريحة والمباشرة كانت الأجدر بتمثيل أسئلة الشبان الخائفين اليوم على حياتهم في ظلّ أجواء رعب منعتْ اثنين من شباب الإيمو من الحضور للندوة.

الورقتان اللتان قدمتا في الندوة من قبل كلّ من الدكتور فارس كمال نظمي والأستاذ علاء حميد، شكلتا ركيزة معرفية لمناقشة الظاهرة، نفسياً واجتماعياً. ففي حين ركز علاء حميد على بحث العلاقة الملتبسة بين السلطة والجماعة وتبيان أن الجماعة في العراق تنتصر على الدولة دائماً لجهة تمثيلها تطلعات الفرد وصناعة هويته "سننشر نص الورقة يوم الثلاثاء المقبل"، أوضح الدكتور فارس كمال نظمي أن الدولة العراقية شهدتْ منذ تأسيسها ظاهرة استئساد القويّ على الضعيف، وان بعض الجماعات الرسميّة تريد الاستعاضة عن عدم قدرتها على الانتصار في حربها مع خصومها الحقيقيين بالانتصار على أفراد عزّل مسالمين لتوكيد قدرة هذه الأجهزة على أن تكون قويّة.

ورقة الدكتور نظمي "التي سننشرها بكاملها غداً" كانت عميقة وشكلت مقاربة سايكولوجية ذات مداخل سياسية واجتماعية لبحث هذا الموضوع الذي يتناوب عليه اثنان: خائفون يريد تهويلها للدلالة على خطورتها، ورسميون هم أكثر استرخاء يريدون تهوينها لإبعاد المسؤولية عنهم.

الحوار مفيد رغم ذلك. وربما بسبب. تقاطع وجهات النظر وتباينها.

قمّة بوجوه ومتغيّرات جديدة !

عقود طوال هي عمر القمة العربية، كان مظهرها العام قادة وملوك استبدوا بشعوبهم لا يجيدون سوى ترديد عبارات مشبعة بسحر البيان وانتصارات البلاغة عن المجد العربي الذي أفل وضرورة إحياء ذلك المجد ولو بقوة السيف ، أما توصيات القمة فتملؤها عبارات الدعم والصمود والتضامن والشجب والاستنكار وغيرها من عبارات الإنشاء التي لا تصلح إلا أن تكون حبرا على ورق، وحين تنهي القمة أعمالها، يعود المؤتمرون إلى ديارهم ليرموا باتفاقاتهم إلى سلة المهملات وتعود المصالح لتتحكم في علاقاتهم حتى مع الأشقاء

سليمة قاسم

ستغيب وجوه قديمة وتحضر أخرى جديدة

. فلم تفلح القمم العربية على مدى تاريخها الطويل في حل أي من قضايا العرب المصيرية مثل القضية الفلسطينية، مشكلة الجزائر، المشكلة اللبنانية ومشكلة العراق، وقد تضمنت توصيات القمة العربية التي عقدت عام ١٩٦٤ رفض تحويل نهر الأردن إلى داخل الأراضي الإسرائيلية، لكن ذلك لم يمنع من تحويل مجرى النهر الذي مازال يصب في مجراه الجديد داخل أراضي إسرائيل منذ ذلك التاريخ. أما القمة العربية التي ستعقد في بغداد نهاية آذار الحالي بعد تأجيل عام كامل فقد تخلت عن البعض من مظاهرها تلك ،فسيغيب عنها للمرة الأولى قادة عرب أدمنوا حضور جلساتها لسنوات عدة بعد الاحداث العاصفة التي شهدها العالم العربي وموجة التغيير التي ضربته مطلع العام الماضي لتحل محلهم هذه المرة وجوه جديدة كان البعض منها مغيبا كونهم معارضين لأنظمتهم السابقة، وبذا استحقت أن نطلق عليها قمة تعارف للقادة الجدد.

ورغم ضعف جهود الدبلوماسية العراقية على مدى السنوات التي تلت سقوط النظام المباد في رأب الصدع مع الدول العربية لكن مجرد عقد القمة في بغداد يعني نجاحها في انتزاع الاعتراف العربي بالنظام السياسي الجديد في العراق الذي لطالما أغلقت الجامعة العربية أبوابها بوجهه حين كانوا في صفوف المعارضة للنظام السابق فلم تعترف الجامعة العربية ولا الأنظمة التي تمثلها بالنظام السياسي الجديد بحجة انحرافه عن العروبة وفرضت عزلة على البلد حتى على صعيد أنشطة ثقافية ورياضية ،وجاء اعتراف معظمها تحت ضغوط أميركية وزادته عن ذلك بتصدير الإرهاب إلى البلد، وإجباره على دفع تعويضات مالية كبيرة لحروب صدام، بدليل أن تلك الدول لم تفتح سفارات لها في العراق وجاءت الخطوة السعودية متأخرة جدا في تعيين سفير لها غير مقيم في العراق.

عقد القمة في بغداد له جوانب معنوية كونه يفتح الطريق أمام العراق لإعادة تطبيع العلاقات مع أشقائه العرب مع وجود قلق وتوجس من أن لا يكون التمثيل بالمستوى المطلوب. وهو قلق مشروع دفع الحكومة إلى تجاهل خلافاتها السياسية الداخلية ولكن هل الوقت مناسب لعقدها الآن؟

ودعونا نحاول الإجابة عن هذا السؤال. فوضع البلد غير مستقر لحد الآن بسبب الأزمة السياسية الحادة التي عكسها تأزم الخلافات بين الفرقاء السياسيين وما رافقه من ترد في الوضع الأمني، فسلسلة التفجيرات التي ضربت أنحاء متفرقة من البلاد في الأسابيع الماضية تعطي مؤشرات واضحة أن قوى الإرهاب ما زالت لحد هذه اللحظة هي صاحبة المبادرة في توجيه ضرباتها الاستباقية. وهذا يعني ضرورة إعطاء أولوية لترتيب الوضع الداخلي في البلد وبالتالي تعزيز موقفه في القمة. وحتى لا تلقي الخلافات الداخلية بظلالها على موقفه ذاك. وقد ترددت أنباء عن تأجيل المؤتمر الوطني المزمع عقده لحلحلة الوضع المتأزم وهو يعني ترحيل الخلافات إلى ما بعد القمة رغم عدم وجود تعارض بين القمة التي تحل فيها القضايا العربية والمؤتمر الوطني لحل القضايا الداخلية. ويبدو الأمر كمن يدعو ضيوفا إلى بيته وأفراد عائلته متخاصمون!

أما المبالغ التي صرفت لتأهيل فنادق وشوارع بغداد لاستقبال الضيوف فقد بلغت حوالي ٥٠٠ مليون دولار وهو رقم كبير كان يمكن أن يسهم في حل الكثير من أزمات المواطن. لكننا في الوقت نفسه بحاجة إلى تنقية الأجواء مع محيطنا العربي الذي تسوده الضبابية، ورغم أننا لا نعلق آمالا كبارا على عقد القمة، التي لن تنجح في إصدار عملة عربية موحدة مثلا أو تسهيل حركة المرور بين بلداننا. إلا أن احتضان بغداد للمحفل العربي يعني تعزيز علاقتنا بدول الجوار و دول العالم وجذب الاستثمارات العربية إلى العراق في اقل تقدير. القمة القادمة في حال عقدها في موعدها المحدد ستشهد تناقضات حادة تتمثل في تغيير طبيعة أنظمة الحكم في بعض الدول مثل تونس ومصر وليبيا التي شهدت صعود تيارات إسلامية متشددة فيها ولو بدرجات متفاوتة إلى السلطة ،أما سيناريو الاحداث في دول أخرى مثل سوريا واليمن فلم تتضح ملامحه بعد، الأمر الذي يعني أننا أمام مشهد سياسي معقد ،وهنا يتجلى التناقض الأول الذي يتمثل في القمة التي ستجمع بين أنظمة منتخبة وأخرى تحكم بلدانها بطريقة الوراثة منذ عقود من الزمن وقد يدخل طرفاها في صراع خفي وأيهما سينجح في الحصول على الشرعية العربية ، أما الموقف من الاحداث في سوريا فهو الإشكالية الثانية التي سيواجهها المؤتمرين في القمة حيث تدعم الأنظمة العربية وخاصة مجلس التعاون الخليجي شعب سوريا ضد حكومته. أما الحكومة العراقية فقد دعمت حكومة الأسد أولا ثم معارضيه ثانيا لتتخذ خيارها الأخير حين قررت أن لا تدعو الحكومة والمعارضة السورية إلى حضور القمة.

عقد القمة في بغداد يفتح الطريق أمام العراق لإعادة تطبيع العلاقات مع أشقائه، مع وجود قلق وتوجس من ألا يكون التمثيل بالمستوى المطلوب. وهو قلق مشروع دفع الحكومة إلى تجاهل خلافاتها السياسية الداخلية ولكن هل الوقت مناسب لعقدها الآن؟

وقد شهدت المنطقة العربية بعد أحداث الربيع العربي تشكل اتجاهات جديدة تبحث عن مركز استقطاب عربي ممكن أن يلعبه العراق فيما لو غيرت الدول العربية من مواقفها المتعنتة تجاهه، وفيما لو نجح النظام السياسي في العراق في تفكيك عقد مستشرية عنه بسبب ولاءات طائفية لبعض الدول الإقليمية.

نجاح القمة العربية يعني نجاحا للجامعة العربية التي استمدت قوتها من أنظمة الدول المؤسسة لها بعد أن ارتفعت دعوات تنادي بإلغاء الجامعة وتشكيل اتحاد عربي بديل، وضرورة إعادة هيكلتها،لا سيما وان معظم الدول العربية تحولت إلى أدوات في صراع محوري كصراع تركي-إيراني وصراع روسي-أميركي ، للنهوض بأعباء المرحلة بقيادتها الجديدة وتغيير نظامها الداخلي في ظل التغيرات التي شهدتها المنطقة لتكون ممثلة لشعوبها وليس لأنظمتها القمعية. وأخيرا نقول للإخوة العرب حين يجتمعون في بغداد بعد أيام قلائل "من هز بيت جاره سقط بيته".

لماذا الميل إلى الصيغة المركزية؟

محمد عطوان

انتخابات مجالس المحافظات تعبير عن اللامركزية الادراية

ينزع العقل السياسي الجمعي العراقي والعقل السياسي الحاكم فيه على السواء إلى قبول صيغة المركزية للحكم كصيغة تصنع معها "الاستقرار". والاستقرار هنا؛ ذلك الذي يفرضه الجهاز الإيديولوجي للدولة، بمعاونة أجهزة الدولة القسرية بتعبير التوسير: لضبط المزاج التحريضي المنفلت، والحد من تعدد الأصوات والطاقات، وتفتيت النواتات الأساسية لحركات الاحتجاج الشعبي وسواها، فالرعب الحكومي المُمارَس، في مقابل ذلك، يُدخل الجماهير في نظام (تربوي تأديبي) صارم يقنن معه فهمهم للحريات. وهو ما يجعل كل الجماعات الحاكمة المتأتية من طريق الانقلاب، والتي مارست إحلالا قسريا للحكم، تميل إلى قبول استعمال حكم القوة، والشعب هو الآخر يتناغم مع سياسات القوة (المُطمئنة)، فلا حكم عملي بغير أوامر الحزم والانضباط الإداري والعسكري، وهو كفيل بصناعة مفهوم الوحدة والوطن وفكرة التماسك الاجتماعي، انه تاريخ سوسيو سياسي من التطبيع أسست له تقاليد الدولة العراقية الحديثة منذ ثمانين سنة،حيث أن مقولات الإثنية والمناطقية والطوائفية والمذهبية التي يجري طرحها بعد ٢٠٠٣ كأديولوجيات موجهة لعبت دورا في تعزيز الاعتقاد لدى الناس بموضوع تقسيم "الوطن الواحد" إلى إمارات وطوائف ومناطق منفردة وأقاليم، وهو ما راحت تسهم فيه خطابات وتصريحات القادة السياسيين عبر وسائط الميديا، الخطابات والتصريحات القائمة على التصعيد والتأزيم، وعلى بث الشعارات الهووية في شعب عُرف عنه استجابته المحمومة للشعار منذ زمن الشعارات الشيوعية والقومية وصولا إلى الصيغ الشعارية الإسلامية الحاكمة والمتحكمة اليوم.

إن مشروع اللامركزية الإدارية الذي تم اقتراحه في العراق كتجربة قابلة للاختبار وبديلة عن الصيغة المركزية القديمة للحكم، كان يزاحم الواقع التكويني لمجتمع دول الجوار والايدولوجيا المهيمنة في كل بلد فيه والتي تجد ما يناظرها في مكونات الديموجرافيا العراقية، من قبيل؛ الشيعي بتلويناته المتعددة، والسلفي والوهابي والسني المعتدل والتركماني والكردي بقبائله هنا وهناك.. وفي ضوء ذلك تتوفر لدى دوائر التخطيط الستراتيجي الأمريكية خلاصة استقرائية واعية عن عودة الصراع الحالي إلى محركات الهوية من أضيق دوائرها إلى أوسعها، ليس في العراق حسب بل في العالم أيضا، وهذا الواقع يجعل من مشروع تطبيق اللامركزية في العراق عامل تأزيم أكثر منه عامل استقرار. هل يعني ذلك أن الأمريكيين يقصدون التأزيم من وراء اللامركزية، وهم مساهمون أساسيون في تثبيت مثل هذه الصيغة؟ ربما، ليس هذا ما يشغلنا الآن، إلا أن الذي يشغل أكثر؛ الصعوبة في تطبيق اللامركزية وهو المُشكِل الأهم في العراق اليوم.

إن ما جرى بعد ٢٠٠٣ هو محاكمة مؤسسة النظام السياسي، وأعني بذلك، تفكيك منظومة القوانين والقيم الإدارية وعلاقات الإنتاج التي كانت قائمة والأفراد وحتى الذاكرة، ما أدى ذلك إلى الإجهاز العملي كليا على تفصيلاتها، يضاف إليه قرار محاكمة رجالات النظام (النخبة التي كانت تحكم)، ولو تأملنا حجم الأثر في ما تركته محاكمة عناصر النظام الحاكم، وفي تفكيك بنية المؤسسة النظامية لبان الفرق جلياً. لقد تم التخلص من الأشخاص غير المرغوب في وجودهم وحُسم الأمر في ذلك، لكن لم يجر الحال ذاته مع المؤسسة، فقد أضحت البيئة السياسية بلا مؤسسة، ولا نزال إلى اليوم نتساجل حول الوضع الأمثل لتركيبتها، فضلا عن أن من كان يتولى تدابير المحاكمة والبنيان المؤسسي الجديد أشخاص سياسيون ينتمون إلى زمنية محددة مع تغافل واضح للبعد التاريخي لعمران الدولة كجسد ينمو، وللحقيقة لا نستطيع أن نتناول فاعلية الأفراد في مرحلة حكم معين بمعزل عن تاريخ تطور الدولة، والدولة إنما هي نتاج تطور تاريخي (سياسي وقانوني وقيمي) حتى على مستوى الميكرو بحسب المنهج النظمي أي البعد الداخلي للدولة،وهو ما ينعكس على واقع التجربة السياسية الداخلية الآن والقدرة على استيعابها، فالعمل باللامركزية الإدارية على صعيد المحافظات بوصفها محاور مستقلة عن المركز ولها صلات به في الوقت ذاته أمر بالغ التعقيد سواء على مستوى الإدارة في الجانب التطبيقي منه أو على مستوى وعي الأفراد به. إذ يفصح الواقع عن حقيقة أن الأفراد لا يزالون ينظرون إلى حكومة المركز باعتبارها صاحب الإرادة العليا وصانع القرار في كل شيء، والمركز في حقيقته يؤكد مثل هذه القناعة، فهو الآخر لا يرغب في منح كل الصلاحيات للأطراف، وإذا أمكن للأطراف أن تنتزع جزءا من الصلاحيات الخاصة بها من المركز (طبقا لقانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨) فستجابه هي الأخرى بعامل ردع آخر وهو الانتماء الحزبي لممثلي الكتل الغالبة، لأن إرادة الحزب الذي يتمتع بأغلبية الأصوات في المراكز ذاتها في الواقع صاحبة الأغلبية في مجالس المحافظات، وبالتالي ثمة استتباعية وارتباط حزبي اشد صرامة بكثير من الجوانب الوظيفية المتعلقة بهامش الصلاحيات الممنوحة والذي يحكم طبيعة السلوك العامة للأفراد حكاما ومحكومين ومنظومة إدارية تقليدية متأصلة. فأي ممارسة مركزية من المركز يقابلها استتباع وامتثال في الأطراف وإضعاف لقيمة اللامركزية المفترضة.

زد على ذلك الغموض الذي يغلف كثيراً من المواد الدستورية التي أضحت موضع تأويل غير منقطع يسمح لتغول الاعتبار السياسي على الاعتبار القانوني، ومثل هذا من شأنه أن يضعف مجال التحديد في القراءة القانونية، لأن التفسير الوارد في معرفة مقتضى القاعدة القانونية غير التأويل، لذا سنكون أمام كثير من المواد التي تم التعامل معها على أساس من التأويل ولعل السبب في ذلك يعود إلى الصياغة التي صيغت بها مواد ذلك الدستور.

ويبدو أن العقل الذي عمل على صياغة شكل الإدارة الجديد دستوريا يستدعي في صياغاته ضمنا الرغبة في الإبقاء على قدر من المركزية متبدياً في معاني المواد الحاكمة والمصادق عليها شعبيا اليوم، والحال ذاته في مواد القانون الذي ينظم علاقة الأطراف بالمركز أيضا، وهو واقع من شأنه أن ينعكس في مواقف الناس العاديين من الفرضية الإدارية الجديدة، فينزعون . غير عابئين . إلى الصيغة الإدارية المركزية القديمة، الصيغة الداعية إلى الاستكانة والاطمئنان.

حلبجة ... الشهادة والانتصار

محمد صادق جراد

عانى الشعب العراقي على امتداد عقود طويلة انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وبالرغم من تعدد جرائم النظام الدكتاتوري السابق إلا أن جريمة حلبجة تبقى الأكثر وحشية وبشاعة حيث استهدفت طائرات ومدفعية النظام الحياة في مدينة حلبجة بكل جوانبها فقتلت البشر والطير والطبيعة وحولت الغازات الكيميائية مدينة حلبجة إلى مقبرة جماعية لشعب عانى ظلم النظام البعثي طيلة سنوات تواجد هذا النظام على رأس السلطة .

ويحق لنا أن نستغرب اليوم عندما نجد أن البعض يدافع عن النظام الفاشستي المقبور بعد أن أصبح واضحا للجميع انه قد ارتكب العديد من جرائم الإبادة الجماعية بحق الشعب العراقي ومارس سياسة التمييز الطائفي والقومي ضد أبناء شعبه وخاصة عندما أقدم على ارتكاب جريمة قصف هذه المدينة بالأسلحة الكيميائية المحرمة دوليا ليقتل الإنسان والنبات وكل ملامح الحياة فيها في ظل الصمت الدولي الذي يبقى علامة استفهام كبيرة ضد كل من مارس فعل الصمت والسكوت على هذه الجريمة البشعة .

ولابد لنا ونحن نستذكر هذه الفاجعة الأليمة أن ندرك بان الجريمة قد كشفت زيف الشعارات التي كان يحملها النظام السابق كالوحدة الوطنية والاعتراف بحقوق الشعب الكردي وتكشف أيضا مدى صمود وشجاعة الشعب العراقي في التصدي لنظام شمولي فاشستي وتقديم هذا الشعب وخاصة الشعب الكردي للتضحيات الكبيرة من دماء أبنائه ليسجل تاريخا مميزا بين الأمم . فلم يسبق أن قام حاكم بضرب أبناء شعبه بهذه القسوة والوحشية ولذلك تعد مجزرة حلبجة حدثا تاريخيا ورمزا لوحشية الحاكم المستبد وانتصار الشعب الصابر .

ولابد لنا اليوم ومن خلال قراءة متأنية لجريمة حلبجة أن نخرج بدروس كثيرة أهمها :إن الصمت الذي رافق جريمة حلبجة كان جريمة أخلاقية يتحملها الجميع في ذلك الوقت من إعلام ومنظمات إنسانية ومجتمع دولي الأمر الذي يجعل جميع الأطراف اليوم أمام مسؤولية إنسانية للوقوف مع الشعوب التي تتعرض لجرائم وحشية من قبل الأنظمة الدكتاتورية لأن التاريخ سيكون شاهدا على كل ما يحدث ولن يرحم الطغاة ومن يساعدهم على انتهاك حقوق الإنسان في بلدانهم .

وأخيرا نقول بان الجريمة التي قام بها هذا النظام المجرم تعكس وحشية الأشخاص الذين كانوا يتحكمون بالسلطة في هذا البلد من خلال النظر إلى طبيعة الجريمة التي طالت الأطفال والنساء والشيوخ في أبشع صور التعامل مع الشعوب ، ولكن ما يميز الاحتفال اليوم بهذه المناسبة الأليمة هو أن الشعب الكردي تمكن من الحصول على حقوقه وهو يمارس حياة حرة كريمة في ظل الديمقراطية التي انتزعها أبناء الشعب العراقي من قبضة الأنظمة الدكتاتورية بكل أجهزتها القمعية لتصبح حلبجة درسا للشعوب ورسالة للإنسانية مفادها أن الشعوب تنتصر في النهاية مهما قام الطغاة بجرائم يندى لها جبين الإنسانية وهاهي مدينة حلبجة تستعيد الحياة من جديد لتكون شاهدة على وحشية وظلامية الدكتاتور الذي اقتص منه الشعب لينتهي في زوايا التاريخ المظلمة .